«الميزانيات»: المحفظة الوطنية لم تحقق أهدافها

00:12 | 18-01-2015

عبدالصمد: سلبيات شابت أداء هيئة الاستثمار خلال «2014/2015»

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد عدم تحقيق المحفظة الوطنية البالغة قيمتها 1.5 مليار دينار أهدافها المتمثلة في توفير الثقة بسوق الكويت للأوراق المالية، وتحقيق استقراره، «نظراً لما شاب أداء المحفظة من أوجه قصور ومخالفات».

وقال عبدالصمد، في بيان أمس بشأن اجتماع اللجنة الخاص بمناقشة الحساب الختامي للهيئة العامة للاستثمار للسنة المالية 2014/2015، إن «المخالفات والقصور في أداء المحفظة الوطنية تمثلا في عدم التزام الشركات المديرة للمحفظة، والتي تعاقدت معها الهيئة، بضوابط الاستثمار التي وضعتها لجنة الإشراف، والتي تحدد نسب الاستثمار في قطاعات السوق المختلفة، وكذلك الحد الأقصى للاستثمار في الشركات داخل كل قطاع في حدود قائمة الشركات التي اعتمدتها لجنة الإشراف وعددها 26 شركة».

ولفت إلى أن «الاستثمارات الفعلية تركزت في أسهم خمس شركات فقط من أسهم الشركات الواردة في القائمة»، مضيفاً أن «العقود التي أبرمتها الهيئة مع مديري المحافظ تضمنت الاعتماد على المؤشر الوزني لسوق الكويت لقياس أداء مديري المحافظ، وهو مقياس مضلل، نظراً لتفاوت عدد الأسهم في سوق الكويت، وعدد الأسهم في القائمة المعتمدة في المحفظة الوطنية».

وأضاف أن اللجنة «أوصت الهيئة باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتلافي أوجه القصور والمخالفات السابق الإشارة إليها لتفعيل دور المحفظة من أجل تحقيق أهدافها في تحقيق الثقة والاستقرار لسوق الكويت للأوراق المالية من خلال التزام مديري المحافظ بالضوابط التي وضعتها لجنة الإشراف، وإعداد مؤشر خاص لتقييم أداء المحفظة بالتعاقد مع شركة عالمية متخصصة لتصميم هذا المؤشر».